

Introducing consulting services: Links to the provision of judicial accounting services in the environment of Saudi Arabia to reduce financial fraud

Atheer Sh. Al-Nahar^{1*}, Huda I. Al-Sayed²

¹Department of professional accounting, Faculty of business school, King Khalid university, Saudi Arabia

²Department of financial accounting, Faculty of business school, King Khalid university, Saudi Arabia

Article information:

Received: 09-05-2024

Revised: 22-05-2024

Accepted: 26-05-2024

Published: 25-12-2024

***Corresponding author:**

Atheer SH. AL Nahar
AtherShAlqahtani@gmail.com



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:

The study aimed to identify the effectiveness of applying "Consulting Services: links to the Provision of judicial accounting services" Standard. A field study on a random sample of judicial accountants, academic faculty members, and Certified Accountants, and Auditors in KSA is applied, by distributing questionnaire. It turns out that KSA environment is willing to activate the role of judicial accounting considering the development standard (consulting services: links to the provision of judicial accounting services). Further, judicial accounting is considered a line of defense and prevention against fraud and financial corruption. The results also revealed a relationship between the factors that contribute to the activation of the standard and the level of expected benefit from their application in the environment. Lastly, several recommendations are made, to continue raising awareness among the local community in KSA about the importance of judicial accounting services. Also, monitoring and adaptation to the latest changes in the field of judicial accounting services is crucial to maintaining a high level of effectiveness in implementing the standard.

Keywords: judicial accounting, reduce financial fraud, introducing consulting services, judicial accounting services, Saudi Arabia.

Conclusions:

1. The results of the study indicate that the overall average effectiveness of applying the standard (Consulting Services: Connections to Forensic Accounting Services) in the context of Saudi Arabia is very high. It shows that the axis of factors contributing to the activation of the standard (Consulting Services: Connections to Forensic Accounting Services) in Saudi Arabia ranks first with a very high degree of impact, and the axis of the anticipated benefits from applying the standard to reduce financial fraud ranks second, also with a very high degree of impact.
2. The study results regarding the effectiveness of applying the standard (Consulting Services: Connections to Forensic Accounting Services) in Saudi Arabia are as follows:
 - The axis (Factors Contributing to the Activation of the Standard: Consulting Services: Connections to Forensic Accounting Services in Saudi Arabia) showed a very high degree of effectiveness. The most prominent statement in this axis is "Raising awareness in the local community about the importance of the forensic accounting profession in Saudi Arabia," with a very high degree of effectiveness. The least common statement among the study sample for this axis is "There is an impact on reducing financial fraud to the lowest extent through the forensic accounting profession," which is also rated very high.
 - The axis (Anticipated Benefits from Applying the Standard: Consulting Services: Connections to Forensic Accounting Services to Reduce Financial Fraud) showed a very high degree of effectiveness. The most prominent statement in this axis is "The application of the consulting services standard enhances the confidence of financial statement users," with a very high degree

of effectiveness. The least common statement among the study sample for this axis is "The standard simplifies the preparation of financial statements by reducing the documents that need to be referred to," which is also rated very high.

3. The results indicate a strong positive correlation between the impact of factors contributing to the activation of the standard (Consulting Services: Connections to Forensic Accounting Services) and the level of anticipated benefits from its application in Saudi Arabia.
4. The results also show a relationship between the factors contributing to the activation of the standard (Consulting Services: Connections to Forensic Accounting Services) under study and the level of anticipated benefits from its application in Saudi Arabia.
5. The factors contributing to the activation of the standard (Consulting Services: Connections to Forensic Accounting Services), the level of anticipated benefits from its application in Saudi Arabia, and the recent changes were explained by 69.9%.

استحداث معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية في بيئة المملكة العربية السعودية للحد من الاحتيال المالي

اثير بنت شارع آل نهار^{1*}، هدى إبراهيم السيد²
¹قسم المحاسبة المهنية، كلية الاعمال، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية
²قسم المحاسبة المالية، كلية الاعمال، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية

المستخلص:

هدفت الدراسة الى التعرف على فاعلية تطبيق معيار "الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية". دراسة ميدانية على عينة عشوائية من المحاسبين القضائيين وأعضاء هيئة التدريس الأكاديميين من اقسام المحاسبة والمحاسبين المعتمدين لدى الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في المملكة العربية السعودية، بناء على اتباع منهج أسلوب الاستقصاء من قبل الباحثة لجمع البيانات حول الآراء من خلال توزيع او إرسال الاستبانة الى افراد العينة العشوائية. قامت الدراسة على اكتشاف جاهزية بيئة المملكة العربية السعودية لتفعيل دور المحاسبة القضائية في ضوء استحداث معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية). وتوصلت الدراسة الى ان المحاسبة القضائية تعتبر خط الدفاع والوقاية على مقاومة الاحتيال والفساد المالي. أيضاً اتضح من خلال النتائج وجود علاقة بين العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) محل الدراسة ومستوى الفائدة المرتقة من تطبيقها في بيئة المملكة العربية السعودية. وقدمت الدراسة عدة توصيات منها؛ مواصلة رفع مستوى الوعي بين المجتمع المحلي في المملكة العربية السعودية حول أهمية خدمات المحاسبة القضائية. وهذا يمكن أن يساعد في تعزيز فاعلية تنفيذ معيار الخدمات الاستشارية المتعلقة بالمحاسبة القضائية أيضاً تعد المراقبة المستمرة والتكيف مع أحدث التغييرات في مجال خدمات المحاسبة القضائية أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على مستوى عالٍ من الفعالية في تنفيذ معيار الخدمات الاستشارية المتعلقة بالمحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، الاحتيال المالي، معيار الخدمات الاستشارية، خدمات المحاسبة القضائية، المملكة العربية السعودية.

معلومات البحث:

- تاريخ استلام البحث: 2024-05-09
- تاريخ ارسال التعديلات: 2024-05-22
- تاريخ قبول النشر: 2024-05-26
- تاريخ النشر: 2024-12-25

*المؤلف المراسل:

اثير بنت شاري آل نهار

AtherShAlqahtani@gmail.com



هذا العمل مرخص بموجب
المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0
دولي (CC BY 4.0)

المقدمة:

قامت المملكة العربية السعودية بالتحول الى معايير المحاسبة والمراجعة الدولية ممثلة في الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في عام 2012 م حيث أصبح تطبيقها الزامياً اعتباراً من بداية عام 2017 م وأوضحت الهيئة انه في حال عدم توفر معيار محلي يمكن اللجوء الى معايير التقارير المالية الدولية حيث تعتبر المعايير ركيزة أساسية للنظام الاقتصادي الا انها كانت تفتقر الى وجود معيار يخص مجال المحاسبة القضائية. مؤخراً شهدت بيئة المملكة العربية السعودية اعتماد معيار "الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية" من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بعد دراسة الحاجة المحلية الموافق فبراير 2023 م ، حيث قام مجلس معايير المراجعة بإجراء دراسة بحثية و إعداد مسودة و اطرائها على العموم و تم اعتماد المعيار بصورته النهائية ، حيث تم انسجامة مع متطلبات المعايير المهنية بعد محاولة استخدام معيار (الخدمات ذات العلاقة 4000) و (المعيار الدولي لارتباطات التأكيد 3000) لتنفيذ هذا النوع من الخدمات تبين ان هناك فجوة في التطبيق من ناحية رأي و استنتاج المحاسب القانوني حيث نتج عن ذلك إصدار هذا المعيار للقيام بالمسؤولية المهنية وخطوات تنفيذ المهمة و التقرير الذي يقوم بإصداره المحاسب القضائي حسب المهمة المكلف بها، وتم تصميم المعيار حسب متطلبات الخدمات القضائية والحرص على التزام المحاسبين القضائيين بهذا المعيار وعدم الخروج منه الا في الحالات النادرة وذلك لتفعيل دور المحاسبة القضائية بالشكل الأساسي الكامل، حيث تعتبر المحاسبة القضائية من الموضوعات الحديثة والتي تكمن أهميتها في تأييد الدعاوى القضائية وكشف الغش والفساد المالي حيث تم تصميم المعيار بما تتطلب تكاليفات المحاسبة القضائية المتعلقة بالنزاعات ذات الطبيعة المالية، من ناحية أخرى أسهمت الدراسات السابقة حول تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على الدول المتقدمة بنسبة كبيرة الا ان هذا البحث سيتطرق بشكل خاص لمعيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات لمحاسبة القضائية في بيئة المملكة العربية السعودية ويعتبر مكملاً للمعايير الدولية المطبقة في المملكة العربية السعودية.

1. مشكلة البحث:

لوحظ انتشار حالات الاحتيال المالي و الغش و تضليل القوائم المالية في السنوات الأخيرة و بالتالي ينتج عنها عمليات غسل الأموال و الجرائم المالية تعتمد هذه الدراسة على فاعلية تطبيق معيار "الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية" حيث لم يحظ هذا الدور بالاهتمام الكافي في بيئة الأعمال السعودية وفي إطار الجهد المبذول من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين واهتمامها بظهور حالات لم تغطيها المعايير الدولية وملاحظة الحاجة المحلية لها تم استحداث معالجة محلية لها وتمثل المشكلة في التساؤل الرئيسي:

ما مدى فاعلية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) في بيئة المملكة العربية السعودية؟ ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدة محاور تفصيلية:

1. ما العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية؟
 2. ما هي الفائدة المرتقبة من تطبيق معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية؟
- ## 2. أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة من الناحية التطبيقية في مدى جاهزية مقومات تطبيق معيار المحاسبة القضائية ودورها في الكشف عن الاحتيال في التقارير المالية، ومنه توفير معلومات دقيقة وتحسين جودة التقارير المالية. ومن الناحية النظرية ملاحظة ندرة الأدبيات والأبحاث حول مجال المحاسبة القضائية من قبل الباحثين حيث يتطلب وجود دراسات تدعم المعرفة بجاهزية وتفعيل دور المحاسبة القضائية من خلال معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية)، ومن ثم تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من خلال كونها تتسق مع الاهتمامات الحالية للمنظمات المهنية في المملكة العربية السعودية ومثل هذه الدراسات ممكن ان تكون إرشاد معرفي لهيئة بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية من خلال:

1. أهميتها التطبيقية:

- توضيح جاهزية بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية لتطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية).
- مدى شمول معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) لجميع متطلبات المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية.
- التعرف على وجهات نظر الأساتذة المختصين في المحاسبة والمراجعة ومكاتب المراجعة والمحاسبة بعد تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية).
- دعم بيئة المملكة العربية السعودية بضرورة تأهيل محاسبين قضائيين مُلمين بالأنظمة والمهارات والخبرة اللازمة لرفع كفاءة مهنة المحاسبة القضائية.

2. أهميتها النظرية:

- دعم مهارات المحاسب القضائي في بيئة المملكة العربية السعودية من الناحية النظرية والواقع العملي في ضوء استحداث معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية).
- دعم مكتبة البحوث والدراسات السعودية التي لم تهتم بالبحث في مجال المحاسبة القضائية بالشكل الكافي وخاصةً بعد استحداث معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية).

3. أهداف البحث:

في ضوء ما سبق فإن الدراسة الحالية ستهدف إلى اظهار دور المحاسبة القضائية ك فرع من فروع المحاسبة والقانون مع دعم ثقافة المحاسبة القضائية في البيئة المحلية، ودراسة مدى الإلمام بمتطلبات تطبيق معيار الخدمات الاستشارية كأداة للحد من الاحتيال المالي. حيث يتمثل الهدف الرئيسي في استكشاف مدى فاعلية تطبيق معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية، وتنبثق من هذا الهدف عدة اهداف فرعية:

1. تهيئة بيئة الأعمال بالمملكة العربية السعودية للالتزام بمعيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) بالشكل الكامل وزيادة الوعي بالمحاسبة القضائية وأهميتها.
2. تأكيد جاهزية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) ومدى الالتزام بالمعيار ومتطلباته بالشكل الصحيح.
3. تحليل واقع بيئة المملكة العربية السعودية من حيث دورها في تطوير مجال المحاسبة القضائية ومكافحة الفساد المالي.
4. إجراء دراسات بحثية في مجال المحاسبة القضائية لتكون داعمة للأدب المحاسبي في ضوء استحداث المعيار المنصوص من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

4. الفرضيات:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية ومستوى الفائدة المرتقبة من تطبيقها في بيئة المملكة العربية السعودية.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الفائدة المرتقبة من تطبيق معيار الخدمات والحد من الاحتيال المالي.

5. مجتمع وعينة البحث:

جرت الدراسة على عينة عشوائية من فئات مجتمع الدراسة من المحاسبين القضائيين وأعضاء هيئة التدريس الأكاديميين من اقسام المحاسبة وأعضاء السلك القضائي والمحاسبين المعتمدين لدى الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في المملكة العربية السعودية، حيث بلغ عدد أفراد العينة (200) عضواً، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وفيما يلي توزيع عينة الدراسة بحسب العمر، المؤهل الأكاديمي، التخصص، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة:

الحدود الموضوعية:
قامت الدراسة على اكتشاف جاهزية بيئة المملكة العربية السعودية لتفعيل دور المحاسبة القضائية في ضوء استحداث معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية).

• الحدود الزمانية:

أجريت الدراسة في الفصل الدراسي الثاني لعام 1445 هـ / 2024 م

• الحدود البشرية:

طبقت الدراسة على المحاسبين القضائيين وأعضاء هيئة التدريس الأكاديميين من اقسام المحاسبة وأعضاء السلك القضائي في بيئة الأعمال المحلية بالمملكة العربية السعودية.

6. أسلوب البحث:

• أساليب تحليل البيانات:

بناء على المنهج المتبع للدراسة سيتم اعتماد أسلوب الاستقصاء من قبل الباحثة لجمع البيانات حول الآراء من خلال توزيع او إرسال الاستبانة الى افراد العينة العشوائية.

1: الجانب النظري

1-1: معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية

يتناول هذا المعيار المسؤوليات المهنية للمحاسب القضائي عند ارتباطه لتقديم تقريره الى جهة التقاضي باعتباره خبيراً في مجال تخصصه لتنفيذ مهام محددة لا تدرج وفقاً لحكمة المهني ضمن الارتباطات التي تنظمها المعايير الدولية للمراجعة والفحص والخدمات ذات العلاقة. وتتعلق هذه المهام عادةً بزاعات حول مسائل مالية او محاسبية ذات صلة بخبرات ومهارات المحاسب القانوني باعتباره خبيراً في الدعوى. وتتطلب إعداد تقارير متضمنه رأي الخبير والأوجه يستند عليها في تبرير هذا الرأي. ويتناول هذا المعيار ايضاً إجراءات تنفيذ المهمة وشكل ومحتوى التقرير الذي يقوم بإصداره المحاسب القانوني فيما يخص هذه المهمة.

نطاق المعيار:

- يتناول هذا المعيار ارتباطات خدمات المحاسبة القضائية التي تنتهي بتقرير يقدم عند النظر في النزاعات ذات طبيعة محاسبية او مالية امام القاضي وتتطلب إبداء رأي الخبير بشكل واضح خلال تقرير مكتوب.
- تم تصميم متطلبات هذا المعيار للتناسب مع التكاليف المتعلقة بالنزاعات المالية والتجارية ذات الأثر المالي.
- لا ينطبق هذا المعيار على الحالات، التي لم يكن فيها النذب من جهة القاضي بشكل مباشر او غير مباشر.
- تم تصميم متطلبات هذا المعيار للتناسب مع التكاليف المباشرة من جهات التقاضي.
- لا يغطي هذا المعيار الرأي الفني او المعلومات التي يبديها المحاسب القانوني شفهاً امام جهات التقاضي بناءً على تكليفه.

- لا ينطبق هذا المعيار على الارتباطات التي ينفذها المحاسب القانوني وفقاً لمعايير المراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى.

هدف المعيار:

- التزام المحاسب القانوني بالمتطلبات النظامية والإجراءات الواجب اتباعها عند تقديم خدمات المحاسبة القضائية.
- قيام المحاسب القانوني بتقديم تقريره بما يتفق مع متطلبات هذا المعيار.

المتطلبات:

- يجب ان يكون المحاسب القانوني مُلم بفهم نص هذا المعيار بكامله.
- يجب ان يشير المحاسب القانوني الى التزامه بهذا المعيار في تقريره.
- في الحالات النادرة التي يخرج فيها المحاسب القانوني عن متطلبات هذا المعيار يجب عليه ان يوثق المتطلب الذي تم الخروج عنه والاسباب التي أدت الى الخروج عنه.

الحكم المهني:

- يجب على المحاسب القانوني تطبيق ما هو ملائم من معرفة وخبرة من خلال اللوائح والأنظمة والمعايير المهنية عند قبول عرض الارتباط والأخذ بالحسبان الظروف المحيطة.

الشك المهني:

- يجب على المحاسب القضائي التحلي بعقلية متسائلة لفهم القضية بغض النظر عن التجربة والخبرة السابقة.

الاستنتاجات:

الاستنتاج الذي يصلب إليه المحاسب القانوني في ارتباطات المحاسبة القضائية هو استنتاج محاسبي بطبيعته، ويجب على المحاسب القانوني ان يعرض استنتاجه بشكل يسمح بربط الاستنتاج بالأدلة التي أسس عليها استنتاجه بشكل مقنع وقابل للدفاع عنه. حيث ان استنتاج المحاسب القانوني يكون في العادة

التوثيق:

- بالإضافة الى الالتزام بالمبادئ العامة الواردة في معيار المراجعة (230) يجب على المحاسب القانوني ان يوثق ما يتصل بالإجراءات التي قام بها لتنفيذ المهمة ومن ذلك ما يلي:
- قرار الندب وخطاب الارتباط.
 - تفاصيل المقابلات التي تمت مع أطراف الدعوى والمستندات ان وجدت.
 - الإجراءات التي طبقها على الأشخاص من غير أطراف الدعوى وممثليهم.
 - المستندات التي اطلع عليها.
 - الاستنتاجات التي توصل لها.

1-2: المحاسبة القضائية في بيئة المملكة العربية السعودية للحد من الاحتيال المالي معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية:

مجال المحاسبة القضائية يراه البعض من ناحية قابلية تطبيقه عن طريق الخبرة بشكل مباشر وبلا شك لكن كلما كان هناك أنظمة وتشريعات كان رأي وخبرة المحاسب القضائي مكتمل بالشكل المرتقب لذلك تم توسيع الهدف من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA) من خلال استحداث معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية وتم اعتماده لأنه الأساس الذي يدعم حاجة متخذي القرار في بيئة المملكة العربية السعودية حيث يعتبر مجال المحاسبة القضائية من الموضوعات المستحدثة تناسبياً وعلى ذلك تعددت تعاريف المحاسبة القضائية في مجال الأدب المحاسبي.

1-2: مفهوم المحاسبة القضائية:

تم تعريف المحاسبة القضائية على انها استخدام مهارات المحاسبة وعلم المحاسبة في التدقيق من اجل اكتشاف الضرر المالي والتقرير عنه للفصل في النزاعات بالعدل (سلوى إسماعيل، فاطمة شعيب، 2020م). وتم الإشارة ان المحاسبة القضائية هي زيادة الثقة للقوائم المالية من خلال إيضاح الضرر بصورة مبسطة لمستخدم هذه القوائم وكشف الأخطاء في المستندات المالية (عبير سر الختم، 2019م). كما عرفت المحاسبة القضائية انها تعبر عن المعرفة المتخصصة من قبل المحاسبين او المراجعين الخارجيين والمعرفة بالجوانب المالية ومهارات التقصي عن الاحتيال المالي (عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، 2016م). والعديد من الدراسات.

وبناءً على ما سبق يمكن تعريف المحاسبة القضائية من قبل الباحثة على انها دعم الجهات الفاحصة في فهم القضايا ذات الطابع المالي بتقديم تقرير بصيغة محاسبية من قبل المحاسب القضائي من خلال مهارات تحليل وتقصي للقوائم المالية باستخدام الخبرة والالتزام بتشريعات المعيار المستحدث لتوضيح الأداء الحقيقي لمصالح أصحاب المصلحة لضمان تحقيق العدالة وتسوية النزاعات.

يتضح للباحثة ايضاً ان مجال المحاسبة القضائية يعد أحد أعمدة الجودة للتقارير المالية بالنسبة لأطراف المصلحة وبيئة المملكة العربية السعودية بشكل عام حيث انه من شدة أهميتها

قابلاً للدفاع عنه إذا كان بإمكان محاسب قانوني آخر التحقق من الأدلة بشكل موضوعي والوصول الى استنتاجات مماثلة.
التقرير:

- يجب مراعاة ما تنص عليه الأنظمة واللوائح ذات الصلة بشأن محتويات التقرير ف يجب ان يتضمن التقرير بحد أدنى ما يلي:
- عنوان تقرير الخبرة المقدم من المحاسب القانوني ويشمل اسم المحاسب كما ورد في ترخيصه ويسمى الجهة التي قامت بتكليفه. وان التقرير قد تم إعداده وفقاً لهذا المعيار.
 - ملخصاً عن المخاطب بالتقرير التي كلفته الجهة بالمهمة وأطراف النزاع ورقم القضية.
 - ملخصاً لموضوع الدعوى متضمناً قرار الندب وتاريخه.
 - نطاق الأعمال التي تضمنها قرار الندب.
 - عبارة تفيد بأن المحاسب القانوني يلتزم بالاستقلال عن أطراف الدعوى.
 - عبارة تفيد بأن الإجراءات المنفذة قد تم اتخاذها لغرض تنفيذ المهمة المشار إليها.
 - التقرير عن الإجراءات المهمة في تسلسل منطقي يساعد على الربط بينها وبين الاستنتاج الفني المحاسبي المستند إليها.
 - ملخصاً لحالات التواصل والإجراءات التي تمت مع أطراف الدعوى او مع غيرهم يتضمن ما تم مناقشته او تقديم مستندات.
 - الإفصاح عن رأي واسم الخبير الآخر في حال الاستعانة به في نطاق خارج الخبرة المحاسبية ولكنه مكماً لها.
 - بيان تفصيلي بما توصل إليه المحاسب القانوني من توصيات بشأن المهمة المكلف بها ولا يجوز ان يتضمن الاستنتاج أي جوانب لا يمكن دعمها بالاكتشافات الواقعية لغرض التوثيق.
 - فقرة لفت انتباه جهة الندب وأطراف النزاع للأمر التي يجب الانتباه لها.
 - تاريخ التقرير وتوقيع المحاسب القانوني ورقم ترخيص مزاولته للمهنة وعنوانه ووسائل التواصل معه.
 - يجب على المحاسب القانوني ان يراعي عند صياغته لفقرة "رأي الخبير" ان تكون بأسلوب لا يختلط مع أسلوب إبداء الرأي في ارتباطات المراجعة او ارتباطات التأكيد الأخرى.
 - يجب على المحاسب القانوني عدم تقديم أي توصية في أي مسألة تخرج عن نطاق تخصصه وعليه التصريح عن أي سؤال يعرض عليه خارج تخصصه او خبرته.

إيداع التقرير:

- يجب على المحاسب القانوني وفقاً للأنظمة واللوائح ان يودع تقريره لدى الجهة التي ندبته في التاريخ المحدد له.
- إذا لم يتمكن المحاسب القانوني من إيداع تقريره في التاريخ المحدد، فعليه ان يقدم الى جهة الندب وفقاً للأنظمة واللوائح مذكرة بما قام به من اعمال والأسباب التي حالت دون إتمام مهمته في الوقت المحدد.

- قضية شركة ميد غلف حيث قدمت شركة المتوسط والخليج للتأمين طلباً لقيود دعوى قضائية ضد التنفيذيين شغل منصب الرئيس التنفيذي، مطالبة في دعاها استرداد أموال للشركة حصل عليها بدون أي وجه حق وبالإضافة الى تعويض الخسائر الناتجة عن تضرر الشركة ومساهميها (أرقام، 2017م).

2-2-3: أهمية المحاسبة القضائية وأسباب ظهورها:

- أهمية المحاسبة القضائية: أهمية المحاسبة القضائية لا تقل عن أهمية المحاسبة والمراجعة؛ حيث أشار (نور، 2018م) الى ان المحاسبة القضائية تكمن أهميتها في زيادة كفاءة وفعالية مهنة المراجعة وطمأنة مستخدمي القوائم المالية حول شكوكهم من وجود احتيال مالي بالقوائم المالية، اما من حيث أهميتها من الجانب القضائي ف هي من اهم المجالات الحديثة التي تحمل فرصاً لمستقبل واعد من المحاسبين القضائيين من خلال تحديد مهاراتهم و المتطلبات الأساسية حيث تعمل على إعداد محاسبين قضائيين قادرين على ان يكونوا خبراء فاحصين للقيام بالتحري بأقصى درجات الدقة و العمق من المراجعة من خلال تقديم تقرير متكامل الأدلة القانونية الكافية لتأييد دعوى القضاء و مساعدته على تحقيق العدالة المالية و إقرار الحق.
- تكمن أهمية المحاسبة القضائية من وجهة نظر الباحثة في أن المحاسبة القضائية تلبي احتياجات كلاً من القضاء والمستثمرين وغيرهم وتساهم في الحد من الجرائم المالية من خلال حماية أموالهم وهي تمثل خط الدفاع الأول ضد الفساد بكل انواعه حيث تبرز أهميتها في:

- تحديد مدى التزام الشركات بالتشريعات والقوانين بهدف توضيح القيمة الحقيقية للقوائم المالية لأصحاب المصالح.
- تحسين جودة المعلومات والتقارير المالية وإضفاء الثقة من قبل تقرير المحاسب القضائي.
- تساهم في فعالية المهنة واكتشاف الغش المالي من خلال توضيح البيانات المالية وكشف الأخطاء المحاسبية.
- أسباب ظهور المحاسبة القضائية:

- بناءً على ما سبق يتضح ان هناك أسباب رئيسية لظهور المحاسبة القضائية من أبرزها تفاقم الجرائم المالية حيث زاد من خلالها الطلب على خدمات المحاسبة القضائية ومن وجهة نظر الباحثة ان من اهم الاسباب لظهور المحاسبة القضائية:

- حاجة أطراف المصلحة الى طمأننتهم من ناحية الأداء المالي والحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية.
- زيادة الطلب على خدمات المحاسبة القضائية بسبب مشاكل أصحاب المصالح والإدارة.
- لضمان حماية المال العام من الاحتيال والغش وتحقيق العدالة.
- للحد من ممارسات الفساد المالي من خلال تأهيل المحاسبين القضائيين.
- عدم كفاية الأنظمة واللوائح في مجال المحاسبة القضائية.

2-2-3: دور المعايير في تفعيل المحاسبة القضائية:

يجب تأهيل الأجيال في هذا المجال سواء كان من قبل الجهات التعليمية او الجامعات او من قبل تقديم دورات وبرامج لتجهيزهم لبنية الأعمال بالمملكة العربية السعودية بشكل متكامل. من ناحية أخرى يمكن القول ان المحاسبة القضائية تعتبر خط الدفاع والوقاية على مقاومة الاحتيال والفساد المالي، ويشير البعض ان المحاسبة القضائية لها مجالات عدة منها:

- الإفلاس.
- إهمال الرقابة الداخلية المهني.
- المنازعات بين الشركاء والمساهمين أي بين أطراف المصلحة.

2-2-2: نشأت المحاسبة القضائية:

نشأت المحاسبة القضائية في أوائل الثمانينات عام 1817م بعد ظهور اول قضية باسم (Meyer v Sefton) تم اللجوء الى خبرة محاسبية للتعرف على الناحية المالية لهذه القضية ومن هنا كانت نقلة المحاسب من مسك الدفاتر الى فاحص للاحتيال. (علي، 2019م).

في الدول الأجنبية وقعت اغلب الشركات الكبرى في الاحتيال المالي مما أدى الى اللجوء الى القضاء واكتشاف سبب الجرائم المالية وقد أكد على ذلك (جميل، 2018م) أشار الى ان مهنة المحاسبة كانت تخضع الى تغيرات عديدة جاءت نتيجة للجرائم المالية المتعلقة بشركة انرون ووردكوم، وقد نتج عن ذلك تأهيل جيل يطلق عليه باسم المحاسبين القضائيين.

ومن خلال الجرائم التي شهدها العالم؛ يتضح أهمية ممارسة العناية المهنية الواجبة على المراجعين حيث "أظهرت جميع التحليلات التي أجريت للتعرف على الأسباب التي أدت الى تلك الانهيارات وجود خلل رئيس في اخلاقيات وممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة" (السعد، 2013م).

واستجابة لأهمية التحقيق المحاسبي قام مكتب التحقيقات الفيدرالي بإنشاء وحدة للمحاسب القضائي Forensic Accountant Unit في مارس 2009م؛ كما "أكدت رابطة مدققي الاحتيال الأمريكية كثرة الطلب على خدمات المحاسبة القضائية" (جميل، 2018م).

اما في الدول العربية فقد أشار (علي، 2019م) انه وبالرغم من تناول العديد من الدراسات العلمية والمقالات موضوع المحاسبة القضائية والمؤهلات المطلوبة من ممارسين هذه المهنة، الا ان الدول العربية تعتبر في بدايتها لمواكبة التطور في أهمية دور المحاسبة القضائية.

وعلى مستوى المملكة العربية السعودية تم اختلاس مالي في بعض الشركات الكبرى، على سبيل المثال وليس الحصر:

- قضية مجموعة محمد المعجل وهي من اهم القضايا المتداولة في سوق الأسهم السعودية، وذلك بعد تكبدها للخسائر خلال السنوات الماضية على الرغم من حجم مشاريعها التي تنفذها، حيث أعلنت وزارة التجارة السعودية الى إحالة بعض أعضاء مجلس الإدارة الى هيئة التحقيق والادعاء العام، للتحقيق في المخالفات التي قد تكون حدثت عندما تحولت الشركة من شركة عائلية الى شركة مساهمة في عام 2008م (الزياني، 2015م).

من وجهة نظر الباحثة هناك مهارات يجب توافرها في المحاسب القضائي وهي الأساس القائم على مزاوله مهنة المحاسبة القضائية:

- التقصي والتحليل من خلال استنتاج الأخطاء الجوهرية.
- الشك المهني من خلال الربط بين التوقعات والتفكير النقدي.
- الإلمام باللوائح والأنظمة من أهمها معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية).
- المقدرة على التواصل الكتابي والشفهي لتحليل وتفسير النتائج المستخلصة.
- أجاده استخدام الحاسب الآلي والإلمام بأنظمة الشبكات.
- القدرة على قراءة لغة الجسد ومعرفة تحليله

2: الجانب التطبيقي

اولاً: الخصائص الشخصية والوظيفية للمستجيبين:
فيما يلي عرض لنتائج التحليل الإحصائي للخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة

ترى الباحثة ان استحداث معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) يؤثر على تقرير المحاسب القضائي ويرفع جودة التقرير حيث سيقوم المحاسب القضائي بتقديم تقريره بما يتفق مع متطلبات هذا المعيار أمام القضاء.

من ناحية أخرى ممكن ان ينتج عن تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) نتائج سلبية او إيجابية حيث ان المعيار مستحدث في بيئة المملكة العربية السعودية.

مع ملاحظة ان نتائج تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في بيئة المملكة العربية السعودية ساعدت في زيادة جودة التقارير المالية التي تم الإفصاح عنها وجذب الاستثمارات نظراً لتوافق اللوائح المحلية بالمملكة العربية السعودية مع أنظمة معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

4-2: مهارات المحاسبة القضائية:

يوضح الجدول (1) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق المتغيرات

النسبة المئوية	العدد	العمر
35.0	70	من 20 الى 25
36.5	73	من 26 الى 30
9.5	19	من 31 الى 35
19.0	38	36 فما فوق
100.0	200	المجموع
النسبة المئوية	العدد	المؤهل العلمي
17.0	34	دبلوم
56.5	113	بكالوريوس
20.0	40	ماجستير
6.5	13	دكتوراه
100.0	200	المجموع
النسبة المئوية	العدد	التخصص العلمي
57.0	114	محاسبة
17.5	35	إدارة مالية
12.0	24	مراجعة
13.5	27	قانون
100.0	200	المجموع
النسبة المئوية	العدد	المسمى الوظيفي
6.5	13	عضو هيئة تدريس
9.5	19	محاسب قضائي
9.5	19	مراجع خارجي
6.5	13	مراجع داخلي
37.0	74	محاسب عام
31.0	62	اخرى
100.0	200	المجموع
النسبة المئوية	العدد	سنوات الخبرة
36.5	73	أقل من 5 سنوات

49.5	99	من 5 الى 10 سنوات
14.0	28	أكثر من 10 سنوات
100.0	200	المجموع

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024.

1. العمر:

يتبين من الجدول (1) والشكل (1) أن العينة هم من الفئة العمرية (من 26-30 عاماً) فقد حلوا في المرتبة الأولى حيث بلغت نسبتهم (36.5%)، وفي المرتبة الثانية الفئة العمرية (من 20-25 عاماً) والتي بلغت نسبتهم (35.0%)، يليها الفئة العمرية (أكثر من 36 عاماً) وبلغت نسبتهم (19.0%)، بينما فئة الخبرة (من 31-35 عاماً) فحلوا في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت (9.5%)، يتضح من ذلك أن عينة الدراسة هم من ذوي الفئات العمرية المتوسطة والكبيرة في في المملكة العربية السعودية، وبالتالي فإن هذه الفئات العمرية يتوقع منها الحصول على إجابات دقيقة وموضوعية نتيجة لعمارهم الكبيرة والمتوسطة.

2. المؤهل العلمي:

حيث بينت النتائج أن غالبية أفراد العينة هم من حملة المؤهلات الجامعية حيث ان ممن يحملون درجات البكالوريوس فقد بلغت نسبتهم (56.5%)، وبلغت نسبة ممن مستوياتهم العلمية ماجستير فأعلى (26.5%)، يتضح من ذلك أن معظم أفراد العينة هم من حملة المؤهلات العلمية بكالوريوس فأعلى، وهذا يدل على جودة التأهيل العلمي لأفراد العينة والتي يشترط ان يكونوا حاصلين على مؤهلات جامعية وبالتالي فإن العينة الاستبانة لديها القدرة على فهم عبارات الاستبانة بشكل جيد والإجابة عليها بدقة وموضوعية.

3. التخصص العلمي:

بينت النتائج أن (57.0%) من عينة الدراسة تخصصهم محاسبة، ونسبة (17.5%) من العينة تخصصهم إدارة مالية، و(13.5%) من العينة تخصصهم قانون، وتضمنت العينة من حملة التخصص مراجعة بنسبة (12.0%)، ويلاحظ مما سبق أن نسبة المستجيبين الذين يحملون تخصصات لها علاقة مباشرة مع مدى فاعلية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية : ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) في بيئة المملكة العربية السعودية وبنسبة (100.0%) وهي نسبة ممتازة وتشير هذه النسبة المرتفعة إلى وجود وعي كافي لدى العينة في فهم موضوع الدراسة لما لها علاقة مباشرة وبالتالي تعطي ثقة في البيانات التي جمعت بواسطة الاستبانة، وهذا ما تعززته النتائج المتعلقة بالتحصيل العلمي التي أظهرها الجدول والذي أظهر أن نسبة كبيرة من المستجيبين هم من حملة شهادة البكالوريوس فما فوق، كما سبقت الإشارة.

4. توزيع أفراد العينة حسب المسمى الوظيفي:

تشير النتائج أن العينة من المسميات الوظيفية محاسب عام قد احتلوا المرتبة الأولى بنسبة بلغت (37.0%)، وفي المرتبة الثانية من المسميات الوظيفية الأخرى بنسبة بلغت (31.0%)، وفي المرتبة الثالثة المحاسبين القضائيين والمراجعين الخارجيين حيث بلغت نسبتهم (9.5%). يتضح من ذلك بأن العينة شملت

مختلف المستويات الوظيفية في مجال المحاسبة كما أن جميع هذه المسميات الوظيفية لديها دراية كافية بموضوع الدراسة وبالتالي ستتعامل مع أسئلة الاستبيان وتجب عليه بكل مسؤولية ودقة وموضوعية.

5. سنوات الخبرة:

يتبين أن العينة هم من ذوي الخبرة (من 5 الى 10 سنوات) فقد حلت في المرتبة الأولى حيث بلغت نسبتهم (49.5%)، وفي المرتبة الثانية فئة الخبرة (أقل من 5 سنوات) والتي بلغت نسبتهم (36.5%)، بينما فئة الخبرة (أكثر من 10 سنوات) فحلت في المرتبة الأخيرة بنسبة بلغت (14.0%)، يتضح من ذلك أن عينة الدراسة هم من ذوي فئات الخبرة المتوسطة والكبيرة، وبالتالي فإن هذه الفئات يتوقع منها الحصول على إجابات دقيقة وموضوعية نتيجة لتراكم خبراتها الطويلة والمتوسطة.

أداة الدراسة

تم استخدم الاستبانة أداة لجمع البيانات ولتحقيق أهداف الدراسة الحالية حيث تم بناء استبانة ما مدى فاعلية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) في بيئة المملكة العربية السعودية من خلال مراجعة أدبيات الدراسات السابقة بموضوع الدراسة والاستفادة من الأدوات التي وردت فيها.

واشتملت الاستبانة على قسمين:

القسم الأول: يحتوي على (5) متغيرات ويشمل المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة والمتمثلة في: (العمر، المؤهل الأكاديمي، التخصص، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة).

القسم الثاني: وشمل بيانات الدراسة الأساسية: وهي المحاور والتي من خلالها يتم التعرف على متغيرات الدراسة. ويشتمل هذا القسم على محورين:

المحور الأول: يقيس (مدى العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية) ويشتمل على عدد (11) عبارات.

المحور الثاني: يقيس (مدى الفائدة المرتقبة من تطبيق معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المالي) ويشتمل على عدد (11) عبارات.

وصيغت العبارات في كل بعد وكل محور وفق مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة / موافق / محايد / غير موافق / غير موافق بشدة). موافق بشدة).

صدق الأداة

من الصفات الأساسية التي ينبغي توافرها أيضاً في أداة جمع البيانات قبل الشروع في استخدامها هي خاصية الثبات وهي تشير إلى درجة خلو المقياس من الأخطاء، وبصفة خاصة

ب. صدق المقياس

1. معامل الاتساق الداخلي بين كل عبارة والدرجة الكلية لبعدها

قامت الباحثة بحساب معامل الاتساق الداخلي للاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (30) مفردة وتم إجراء الاختبارات الإحصائية الخاصة بقياس الصدق والثبات، كما يلي:

المحور الأول: مدى العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية.

أولاً: صدق الاتساق الداخلي لعبارة: مدى العوامل التي

تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية

فيما يلي جدول (2) يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات محور مدى العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية والدرجة الكلية لمحورها:

جدول (2): معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات محور (مدى العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) بالمجموع الكلي لمحورها.

العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	النتيجة
1 معيار الخدمات الاستشارية مُعد ليتناسب مع بيئة المملكة العربية السعودية	.832**	.000	دال عند 0.01
2 يؤكد الواقع الحالي لبيئة المملكة العربية السعودية على تحقيق ممارسات مهنة المحاسبة القضائية	.735**	.000	دال عند 0.01
3 يساهم معيار الخدمات الاستشارية في تجهيز المستندات والتقارير والأدلة لتقديمها للقضاء ومساعدته في إصدار الأحكام العادلة	.840**	.000	دال عند 0.01
4 توفير متطلبات تحقيق ممارسة مهنة المحاسبة القضائية من خلال اعتماد معيار الخدمات الاستشارية	.845**	.000	دال عند 0.01
5 ترغب المؤسسات ذات العلاقة بالتعاون مع المحاسبين القضائيين لكشف الاحتيال المالي	.744**	.000	دال عند 0.01
6 يمكن للمحاسبة القضائية ان تغرس السلوكيات الاخلاقية في المؤسسات والمنظمات من خلال الالتزام ب معيار الخدمات الاستشارية	.839**	.000	دال عند 0.01
7 المحاسبة القضائية تحد من الاحتيال المالي من خلال الالتزام بمتطلبات معيار الخدمات الاستشارية	.854**	.000	دال عند 0.01
8 يوجد أثر للحد من الاحتيال المالي الى ادى حد من خلال مهنة المحاسبة القضائية	.851**	.000	دال عند 0.01
9 العمل على توعية المجتمع المحلي ب أهمية مهنة المحاسبة القضائية في بيئة المملكة العربية السعودية	.757**	.000	دال عند 0.01
10 انشاء برامج اكااديمية ومهنية لطلاب الدراسات العليا في مجال المحاسب القضائية	.798**	.000	دال عند 0.01
11 تحقق المحاسبة القضائية الانسجام بين القانون والمحاسبة من خلال التعاون على تقديم تحقيقات أكثر ارتباطاً بالدعوى القضائية بما يتفق مع متطلبات معيار الخدمات الاستشارية	.700**	.000	دال عند 0.01

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024.

المملكة العربية السعودية تتراوح بين (**.700-.854)، وتلك القيم كانت كبيرة جداً، كما أن جميعها كانت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لها أقل

من الجدول (2) يتضح أن جميع قيم معاملات الارتباط لجميع عبارات مدى العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية في

فيما يلي جدول (3) يوضح معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد مدى الفائدة المرتقبة من تطبيق معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المالي) والدرجة الكلية للبعد:

من 0.05، وهذه يشير إلى ارتباط جميع العبارات بالدرجة الكلية لبعدها وبمعنوية عالية وتشارك معاً لقياسه، وبذلك يعتبر البعد صادقاً لما وضع لقياسه.
المحور الثاني: مدى الفائدة المرتقبة من تطبيق معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المالي

جدول (3): معامل ارتباط بين كل عبارة من عبارات بعد (الفائدة المرتقبة من تطبيق معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المالي) بالمجموع الكلي

العبارة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	النتيجة
1 يُعزز تطبيق معيار الخدمات الاستشارية من ثقة مستخدمي القوائم المالية	.766**	.000	دال عند 0.01
2 يُعزز تطبيق معيار الخدمات الاستشارية من القدرة على المقارنة بين القوائم المالية للحد من الاحتيال المالي	.818**	.000	دال عند 0.01
3 يحسن تطبيق معيار الخدمات الاستشارية نوعية المعلومات المقدمة لمستخدمي هذه القوائم المالية	.827**	.000	دال عند 0.01
4 عدم فهم معيار الخدمات الاستشارية يؤدي الى صعوبة تطبيقه	.560**	.000	دال عند 0.01
5 يساهم معيار الخدمات الاستشارية بتقليل الفجوة بين القضاة والمحاسبين بتحقيق الانسجام في النزاعات ذات الطبيعة المالية	.798**	.000	دال عند 0.01
6 يساعد تطبيق معيار الخدمات الاستشارية في اتخاذ قرارات صحيحة لاكتشاف الاحتيال المالي من قبل المحاسبين القضائيين والقضاة	.795**	.000	دال عند 0.01
7 معيار الخدمات الاستشارية أفصح عن مسؤوليات المحاسب القضائي من جميع الجهات	.828**	.000	دال عند 0.01
8 يؤدي معيار الخدمات الاستشارية الى تبسيط عملية اعداد القوائم المالية من خلال الحد من المستندات التي يجب الرجوع اليها	.846**	.000	دال عند 0.01
9 يؤثر الالتزام بمعيار الخدمات الاستشارية ايجابياً على شفافية المعلومات المالية	.851**	.000	دال عند 0.01
10 يؤدي تطبيق معيار الخدمات الاستشارية الى تقليص مدة التقاضي في النزاعات ذات الأثر المالي	.853**	.000	دال عند 0.01
11 يربط تقرير المحاسب القضائي وفقاً لمعيار الخدمات الاستشارية بين الاستنتاج الفني المحاسبي والادلاء بالشهادة بما يدعم اكتشاف الاحتيال المالي	.791**	.000	دال عند 0.01

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024.

ارتباط كل بعد من أبعاد الدراسة بالدرجة الكلية لعبارات الأداة وفقاً لهذه الطريقة سيتم اختبار الصدق عن طريق تقدير معاملات الارتباط لجميع أبعاد المتغيرات بالمجموع الكلي لكل بعد وعلى النحو التالي:

الصدق البنائي للدراسة: ما مدى فاعلية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) في بيئة المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم (4) يوضح معاملات ارتباط اداة الدراسة بمدى فاعلية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) في بيئة المملكة العربية السعودية بالمجموع الكلي.

من الجدول (3) يتضح أن جميع قيم معاملات الارتباط لجميع عبارات مدى الفائدة المرتقبة من تطبيق معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المالي) تتراوح بين (**.560-**.853)، وتلك القيم كانت كبيرة جداً، كما أن جميعها كانت دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت قيم مستوى المعنوية لها أقل من 0.05، وهذه يشير إلى ارتباط جميع العبارات بالدرجة الكلية لبعدها وبمعنوية عالية وتشارك معاً لقياسه، وبذلك يعتبر البعد صادقاً لما وضع لقياسه.

2. الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها ويبين مدى

جدول (4) معامل ارتباط أبعاد الدراسة بمدى فاعلية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) في بيئة المملكة العربية السعودية بالمجموع الكلي

مستوى الدلالة		معامل الارتباط	محاور الدراسة
دالة عند 0.01	.000	.985**	المحور الأول: مدى العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية
دالة عند 0.01	.000	.987**	المحور الثاني: مدى الفائدة المرتقبة من تطبيق معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المالي

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024.

على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس. وكلما زادت درجة الثبات واستقرار الأداة زادت الثقة فيه، وهناك عدة طرق للتحقق من ثبات المقياس وقد قام الباحثة بحساب معامل ثبات الاختبار استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، والذي يأخذ قيمة تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد صحيح. أي أن زيادة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة ثبات الاستبانة وبالتالي زيادة مصداقية البيانات، والجدول (9) يوضح قيم معاملات ألفا كرونباخ لجميع أبعاد ومحاور الدراسة وعلى النحو التالي:

يتضح من الجدول (4) أن جميع محاور الدراسة بمدى فاعلية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) في بيئة المملكة العربية السعودية لها علاقة ارتباط إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بالمجموع الكلي للدراسة الذي تنتمي إليه، وبذلك يتبين أن جميع أبعاد الأداة تقيس ما وضعت لقياسه وتشارك معاً لقياس أداة الدراسة.

(2): ثبات الأداة

1. طريقة ألفا كرونباخ

يقصد بالثبات (استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج باحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة). وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول

جدول (5) نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الأداة لأبعاد ومحاور الدراسة

عدد العبارات		أبعاد الدراسة
.942	11	المحور الأول: مدى العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية
.939	11	المحور الثاني: مدى الفائدة المرتقبة من تطبيق معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المالي
.970	22	المجموع الكلي للدراسة

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024.

1. إجراء اختبارات الثبات: وذلك باستخدام كل من الآتي:
 - أ. ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لمعرفة ثبات عبارات الاستبانة.
 - ب. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
2. النسب المئوية والتكرارات والوزن النسبي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما، ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة المبحوثة.
3. أساليب الإحصاء الوصفي: لوصف خصائص عبارات الدراسة، وذلك من خلال:
 - أ. الوسط الحسابي: حيث يتم حساب الوسط الحسابي لكل عبارة، ويتم مقارنة الوسط الحسابي للعبارة بالوسط الفرضي للدراسة حسب مقياس ليكرت المستخدم
 - ب. الانحراف المعياري: وذلك للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات

يتضح من الجدول (5) أن نتائج اختبار الثبات لجميع محاور ما مدى فاعلية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) في بيئة المملكة العربية السعودية حيث بلغت محور مدى العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية قد بلغت درجة الثبات (0.942)، وبلغت لمحور مدى الفائدة المرتقبة من تطبيق معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المالي (0.939)، وعلى المستوى الكلي للدراسة فقد بلغت (0.970). وتلك القيم كانت جميعها أكبر من (60%) وهذا يدل بأن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات في جميع أبعاد ومحاور الدراسة وأن البيانات التي تم جمعها بواسطتها تتمتع بالثبات والصدق العالي وتحقق أغراض الدراسة وبالتالي يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: تم استخدام الأدوات التالية

أي ان قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت اليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات وعلى النحو التالي، المستوى الأول شديد الأهمية والذي يكون الوسط الحسابي للإجابات (4.5) أو أكثر، حيث إن هذه الإجابة إذا ما قربت تصبح (5) وهي مهمة جدا حسب مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في هذه الدراسة، والمستوى الثاني مهمة إذا كان الوسط الحسابي للإجابات على العبارة يقل عن (4.5) ويزيد أو يساوي (3.5) أي إذا قربت تصبح (4) وهي مهمة حسب المقياس المستخدم، والمستوى الثالث متوسط الأهمية إذا كان الوسط الحسابي يقل عن (3.5) ويزيد أو يساوي (2.5) اي إذا قربت تصبح (3) وهي متوسط الأهمية، والمستوى الرابع غير مهمة إذا كان الوسط الحسابي للإجابات على عبارة يقل عن (2.5) حسب المقياس المستخدم في الدراسة.

• تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتناول هذا الفصل عرضاً تفصيلياً للنتائج التي توصلت اليها الدراسة الحالية، بمدى فاعلية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) في بيئة المملكة العربية السعودية فيما يلي النتائج المتعلقة بكل سؤال من اسئلة الدراسة وفق المعالجات الإحصائية المناسبة وكانت على النحو التالي:

عرض وتحليل بيانات الدراسة الأساسية

عرض وتحليل بيانات محاور الدراسة: بمدى فاعلية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) في بيئة المملكة العربية السعودية فيما يلي: النتائج المتعلقة بسؤال الأول ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الأول الذي ينص على: مدى العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية فيما يلي:

يعرض الجدول (6) احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لأراء عينة الدراسة على الفقرات الخاصة " بمدى العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية " وكما يلي:

متغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابي، وكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

4. اختبار (t) لعينة واحدة لاختبار مستوى استجابة العينة على عبارات أبعاد ومحاور الدراسة.

5. استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة. وذلك من خلال:

أ. معامل الارتباط (R): وهو مؤشر إحصائي يستخدم لتحديد نوع ودرجة العلاقة بين المتغيرات، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على قوة العلاقة، وكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على ضعف العلاقة بين المتغيرات، كم أن إشارة معامل الارتباط تدل على نوع العلاقة، فإذا كانت الإشارة موجبة تدل على وجود ارتباط طردي، والإشارة السالبة تدل على وجود علاقة عكسية.

ب. معامل التحديد (R square): وهو مؤشر يستخدم للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات، وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح دل ذلك على جودة توفيق العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وبالتالي تزداد القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة، والعكس هو الصحيح، فكلما اقتربت قيمته من الصفر دل ذلك على عدم جودة توفيق العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

رابعاً: مقياس الدراسة

تم قياس درجة الاستجابات حسب مقياس ليكرت الخماسي (Likart Scale)، والذي يتراوح من لا اوافق بشدة وبدرجة إلى موافق بشدة وبدرجة عالية جداً، وفقاً للتدرج التالي:

(1)	(2)	(3)	(4)	(5)
موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

واستناداً إلى المعادلة التالية: (الحد الأعلى - الحد الأدنى) مقسوماً على الحد الأعلى أي أن (5-1) مقسوماً على (5) نحصل على قيمة المعامل (0.80) وبإضافة طول الفئة التي قيمتها (1) في مقياس ليكرت الخماسي إلى المعامل نحصل على الحد الأدنى للفئة الأولى (1.80) وبتكرار إضافة المعامل إلى الحدود الدنيا لكل فئة نحصل على المستويات الخمسة التالية وكما هو موضح في جدول (10).

جدول (6) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لعبارات " محور (العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية)"

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى التطبيق	الترتيب
1	معيار الخدمات الاستشارية مُعد ليتناسب مع بيئة المملكة العربية السعودية	4.44	.713	88.7	مرتفعة جداً	5
2	يؤكد الواقع الحالي لبيئة المملكة العربية السعودية على تحقيق ممارسات مهنة المحاسبة القضائية	4.42	.739	88.3	مرتفعة جداً	8
3	يساهم معيار الخدمات الاستشارية في تجهيز المستندات والتقارير والأدلة لتقديمها للقضاء ومساعدته في إصدار الأحكام العادلة	4.45	.685	89.0	مرتفعة جداً	4

4	توفير متطلبات تحقيق ممارسة مهنة المحاسبة القضائية من خلال اعتماد معيار الخدمات الاستشارية	4.39	.671	87.8	مرتفعة جداً	9
5	ترغب المؤسسات ذات العلاقة بالتعاون مع المحاسبين القضائيين لكشف الاحتيال المالي	4.37	.739	87.4	مرتفعة جداً	10
6	يمكن للمحاسبة القضائية ان تغرس السلوكيات الاخلاقية في المؤسسات والمنظمات من خلال الالتزام ب معيار الخدمات الاستشارية	4.43	.805	88.6	مرتفعة جداً	6
7	المحاسبة القضائية تحد من الاحتيال المالي من خلال الالتزام بمتطلبات معيار الخدمات الاستشارية	4.46	.708	89.2	مرتفعة جداً	3
8	يوجد أثر للحد من الاحتيال المالي الى ادى حد من خلال مهنة المحاسبة القضائية	4.32	.824	86.3	مرتفعة جداً	11
9	العمل على توعية المجتمع المحلي ب أهمية مهنة المحاسبة القضائية في بيئة المملكة العربية السعودية	4.50	.716	90.0	مرتفعة جداً	1
10	انشاء برامج اكايدمية ومهنية لطلاب الدراسات العليا في مجال المحاسب القضائية	4.43	.733	88.6	مرتفعة جداً	7
11	تحقق المحاسبة القضائية الانسجام بين القانون والمحاسبة من خلال التعاون على تقديم تحقيقات أكثر ارتباطاً بالدعاوى القضائية بما يتفق مع متطلبات معيار الخدمات الاستشارية	4.49	.642	89.8	مرتفعة جداً	2
جميع العبارات		4.43	.540	88.5	مرتفعة جداً	

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024.



تقديم خدمات المحاسبة القضائية حيث جاءت جميع العبارات بدرجة مرتفعة جداً.

• أولاً: العبارات التي تزيد عن درجة القياس المعتمدة لغاية هذه الدراسة البالغة (3.4) بوزن نسبي (أكبر من 68%) والتي تقع في الفئة الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي وتشير الي درجة الموافقة بدرجة مرتفعة جداً وكما يلي:

حيث جاءت العبارة رقم (9) ظهرت أهم عبارة حيث حازت على المرتبة الأولى إذ تنص (العمل على توعية المجتمع المحلي ب أهمية مهنة المحاسبة القضائية في بيئة المملكة العربية

تظهر النتائج بالجدول (6) أن الدرجة الكلية الخاصة بمدى مدى العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية قد ظهرت بدرجة مرتفعة جداً وهو الذي يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي حسب الإجابات بمتوسط حسابي (4.43) وبوزن نسبي (88.5%)، وبدرجة مرتفعة جداً، وتتراوح قيم المتوسطات الحسابية بين (4.32- 4.50) وتلك القيم جميعها تزيد عن درجة القياس المعتمدة لغاية هذه الدراسة البالغة (3.4) وكانت جميع عبارات الجدول التي تقيس العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات

- ويتضح أن أقل الفقرات شيوعاً لدى أفراد عينة الدراسة هي العبارة رقم (8) والتي تنص على (يوجد أثر للحد من الاحتيال المالي الى أدنى حد من خلال مهنة المحاسبة القضائية) وبوزن نسبي (86.3%)، فقد حلت بالمرتبة الأخيرة حيث جاءت بدرجة مرتفعة جداً أيضاً من حيث شيوعها لدى أفراد العينة.

النتائج المتعلقة بسؤال الثاني ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الثاني الذي ينص على: مدى الفائدة المرتقبة من تطبيق معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المالي فيما يلي:
يعرض الجدول (7) احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لأراء عينة الدراسة على الفقرات الخاصة " بمدى الفائدة المرتقبة من تطبيق معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المالي" وكما يلي:

السعودية) وكانت درجة مساهمتها بدرجة مرتفعة جداً وبوزن نسبي (90.0%)، وحلت العبارة رقم (11) في المرتبة الثانية من حيث مستوى مساهمتها والتي تنص على (تحقق المحاسبة القضائية الانسجام بين القانون والمحاسبة من خلال التعاون على تقديم تحقيقات أكثر ارتباطاً بالادعاء القضائية بما يتفق مع متطلبات معيار الخدمات الاستشارية) بوزن نسبي (89.8%)، وحلت العبارة رقم (7) في المرتبة الثالثة من حيث مستوى مساهمتها والتي تنص (المحاسبة القضائية تحد من الاحتيال المالي من خلال الالتزام بمتطلبات معيار الخدمات الاستشارية) بوزن نسبي (89.2%)، بينما حلت العبارة رقم (3) بالمرتبة الرابعة التي تنص (يساهم معيار الخدمات الاستشارية في تجهيز المستندات والتقارير والأدلة لتقديمها للقضاء ومساعدته في إصدار الأحكام العادلة) وبوزن نسبي (89.0%)، وكانت درجة مساهمتها بدرجة مرتفعة جداً، من حيث شيوعها لدى أفراد العينة.

جدول (7) يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي لعبارات " محور (الفائدة المرتقبة من تطبيق معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المالي) "

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	مستوى التطبيق	الترتيب
1	يُعزز تطبيق معيار الخدمات الاستشارية من ثقة مستخدمي القوائم المالية	4.51	.642	90.1	مرتفعة جداً	1
2	يُعزز تطبيق معيار الخدمات الاستشارية من القدرة على المقارنة بين القوائم المالية للحد من الاحتيال المالي	4.39	.728	87.7	مرتفعة جداً	3
3	يحسن تطبيق معيار الخدمات الاستشارية نوعية المعلومات المقدمة لمستخدمي هذه القوائم المالية	4.38	.766	87.5	مرتفعة جداً	5
4	عدم فهم معيار الخدمات الاستشارية يؤدي الى صعوبة تطبيقه	4.38	.740	87.5	مرتفعة جداً	6
5	يساهم معيار الخدمات الاستشارية بتقليص الفجوة بين القضاة والمحاسبين بتحقيق الانسجام في النزاعات ذات الطبيعة المالية	4.38	.746	87.5	مرتفعة جداً	7
6	يساعد تطبيق معيار الخدمات الاستشارية في اتخاذ قرارات صحيحة لاكتشاف الاحتيال المالي من قبل المحاسبين القضائيين والقضاة	4.38	.720	87.6	مرتفعة جداً	4
7	معيار الخدمات الاستشارية أفصح عن مسؤوليات المحاسب القضائي من جميع الجهات	4.32	.768	86.4	مرتفعة جداً	10
8	يؤدي معيار الخدمات الاستشارية الى تبسيط عملية اعداد القوائم المالية من خلال الحد من المستندات التي يجب الرجوع اليها	4.27	.825	85.4	مرتفعة جداً	11
9	يؤثر الالتزام بمعيار الخدمات الاستشارية ايجابياً على شفافية المعلومات المالية	4.38	.773	87.5	مرتفعة جداً	8
10	يؤدي تطبيق معيار الخدمات الاستشارية الى تقليص مدة التقاضي في النزاعات ذات الأثر المالي	4.37	.703	87.3	مرتفعة جداً	9
11	يربط تقرير المحاسب القضائي وفقاً لمعيار الخدمات الاستشارية بين الاستنتاج الفني المحاسبي والادلاء بالشهادة بما يدعم اكتشاف الاحتيال المالي	4.40	.729	87.9	مرتفعة جداً	2
	جميع العبارات	4.37	.567	87.5	مرتفعة جداً	

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024.



بالشهادة بما يدعم اكتشاف الاحتيال المالي) بوزن نسبي (87.9%)، وحلت العبارة رقم (2) في المرتبة الثالثة من حيث مستوى فائدتها والتي تنص (يُعزز تطبيق معيار الخدمات الاستشارية من القدرة على المقارنة بين القوائم المالية للحد من الاحتيال المالي) بوزن نسبي (87.7%)، بينما حلت العبارة رقم (6) بالمرتبة الرابعة التي تنص (يساعد تطبيق معيار الخدمات الاستشارية في اتخاذ قرارات صحيحة لاكتشاف الاحتيال المالي من قبل المحاسبين القضائيين والقضاة) وبوزن نسبي (87.6%)، وكانت درجة فائدتها بدرجة مرتفعة جداً، من حيث شيوعها لدى أفراد العينة.

• ويتضح أن أقل الفقرات شيوعاً لدى أفراد عينة الدراسة هي العبارة رقم (8) والتي تنص على (يؤدي معيار الخدمات الاستشارية الى تبسيط عملية اعداد القوائم المالية من خلال الحد من المستندات التي يجب الرجوع اليها) وبوزن نسبي (85.4%)، فقد حلت بالمرتبة الاخيرة حيث جاءت بدرجة مرتفعة جداً ايضاً من حيث شيوعها لدى أفراد العينة.

للإجابة عن السؤال الرئيسي على المستوى الكلي: بمدى فاعلية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) في بيئة المملكة العربية السعودية فيما يلي:

تحليل البيانات حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي وتحليل استجابات العينة وفقاً لمحاورة المختلفة، وجاءت النتائج كما يلي:

يتضح من النتائج بالجدول (7) أن الدرجة الكلية الخاصة بمدى الفائدة المرتفعة من تطبيق معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المالي قد ظهرت بدرجة مرتفعة جداً وهو الذي يقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس الخماسي حسب الإجابات بمتوسط حسابي (4.37) وبوزن نسبي (87.5%)، وبدرجة مرتفعة جداً، وتتراوح قيم المتوسطات الحسابية بين (4.27- 4.51) وتلك القيم جميعها تزيد عن درجة القياس المعتمدة لغاية هذه الدراسة البالغة (3.4) وكانت جميع عبارات الجدول التي تقيس الفائدة المرتفعة من تطبيق معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المالي حيث جاءت جميع العبارات بدرجة مرتفعة جداً.

• أولاً: العبارات التي تزيد عن درجة القياس المعتمدة لغاية هذه الدراسة البالغة (3.4) بوزن نسبي (أكبر من 68%) والتي تقع في الفئة الرابعة والخامسة من فئات المقياس الخماسي وتشير الي درجة الموافقة بدرجة مرتفعة جداً وكما يلي:

حيث جاءت العبارة رقم (1) ظهرت أهم عبارة حيث حازت على المرتبة الأولى إذ تنص (يُعزز تطبيق معيار الخدمات الاستشارية من ثقة مستخدمي القوائم المالية) وكانت درجة فائدتها بدرجة مرتفعة جداً وبوزن نسبي (90.1%)، وحلت العبارة رقم (11)، في المرتبة الثانية من حيث مستوى فائدتها والتي تنص على (يربط تقرير المحاسب القضائي وفقاً لمعيار الخدمات الاستشارية بين الاستنتاج الفني المحاسبي والادلاء

جدول (8) يبين التحليل الإحصائي الوصفي لمحاور فاعلية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) في بيئة المملكة العربية السعودية

الترتيب	مستوى التطبيق	مستوى الدلالة	قيمة اختبار T	الوزن النسبي %	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	مدى فاعلية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية)
الأول	مرتفعة جداً	.000	115.996	88.5	.540	4.43	200	المحور الأول: مدى العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية
الثاني	مرتفعة جداً	.000	109.110	87.5	.567	4.37	200	المحور الثاني: مدى الفائدة المرتقبة من تطبيق معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المالي
	مرتفعة جداً	.000	117.377	88.0	.530	4.40	200	الدرجة الكلية بمدى فاعلية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية)

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024.

الشكل رقم (3) يوضح الأهمية النسبية % بمدى فاعلية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية)



(4.43) وبوزن نسبي (88.5%)، وجاء محور الفائدة المرتقبة من تطبيق معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية للحد من الاحتيال المالي في المرتبة الثانية وبدرجة مرتفعة جداً أيضاً بمتوسط حسابي (4.37) وبوزن نسبي (87.5%)، وبدرجة تأثير مرتفعة جداً.

النتائج المتعلقة بسؤال الثالث ومناقشتها:

للإجابة عن السؤال الثالث الذي ينص على: هل هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية والفائدة المرتقبة من تطبيقها فيما يلي:

ولاختبار هذا التساؤل استخدمت الباحثة تحليل الانحدار الخطي البسيط لتحديد الاثر السببية بين المتغير المستقل والذي يمثله (درجة العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية) والمتغير التابع ويمثله (ومستوى الفائدة المرتقبة من تطبيقها) وكانت النتائج كما يلي:

تشير النتائج بالجدول (8) أن المتوسط العام للدراسة بمدى فاعلية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) في بيئة المملكة العربية السعودية قد بلغت قيمته (4.40) بانحراف معياري (0.530) وبدرجة مرتفعة جداً حيث بلغت بنسبة (88.0%)، ويؤكد ذلك نتائج اختبار (T) حيث بلغت القيمة المحنسة للاختبار (117.377) وهي قيمة موجبة، عند مستوى دلالة أقل من (0.05) حيث بلغت (0.000)، وهذا يعني بوجود فرق معنوي دال احصائياً بين الوسط الحسابي المحنسب من العينة والوسط الفرضي ولصالح الوسط المحنسب، حيث تتراوح قيم المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة بين (4.37- 4.43) وتلك القيم بعضها تزيد واخرى تقل عن درجة القياس المعتمدة لغاية هذه الدراسة البالغة (3.4) وكانت جميعها بدرجة مرتفعة جداً، بترتيب حسب المحاور فقد جاء محور العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية بالمرتبة الأولى وبدرجة مرتفعة جداً بمتوسط حسابي

جدول (9) يبين نتائج تقدير الانحدار الخطي البسيط لتحديد العلاقة السببية بين المتغير المستقل والذي يمثل (درجة العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية) والمتغير التابع ويمثله (مستوى الفائدة المرتقبة من تطبيقها)

مستوى الدلالة Sig*	معامل الانحدار التآثري (β)	تحليل التباين F	معامل التحديد (AdjR ²)	معامل الارتباط (R)	درجة العوامل التي تساهم في تفعيل معيار	الأسلوب
.000	.879	459.909	.699	.836a	العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية	تحليل الانحدار البسيط مستوى الفائدة المرتقبة من تطبيقها

المصدر: إعداد الباحثة من نتائج الدراسة الميدانية 2024.

من الجدول رقم (9) يتضح ما يلي:

1. بلغت قيمة معامل الارتباط (R) بين مستوى درجة تأثير العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية، ومستوى الفائدة المرتقبة من تطبيقها (.836) وهي قيمة موجبة، وهذا يشير بوجود أثر ارتباط طردي قوى بين تأثير العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية، ومستوى الفائدة المرتقبة من تطبيقها في بيئة المملكة العربية السعودية.
2. بلغت قيمة معامل انحدار العلاقة بين تأثير العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية، ومستوى الفائدة المرتقبة من تطبيقها (.879)، وبما أن مستوى الدلالة كانت أقل من مستوى الثقة (0.05) حيث بلغت (.000) وهذا يعني بأن تأثير العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية له تأثير على ومستوى الفائدة المرتقبة من تطبيقها وبالتالي فإن أي زيادة بمقدار وحدة واحدة في العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية بمقدار وحدة واحدة فإنه يؤدي الى زيادة مستوى الفائدة المرتقبة من تطبيقها في بيئة المملكة العربية السعودية بمقدار (.879) كوحدة واحدة.
3. بلغت قيمة معامل التحديد المصحح (R Square) (.699) وهذه النتيجة تدل على وجود أثر في العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية، مستوى الفائدة المرتقبة من تطبيقها في بيئة المملكة العربية السعودية وأحدث التغيرات وفسرت بما نسبته (69.9%).
4. بينت النتائج بوجود علاقة بين العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية محل الدراسة مستوى الفائدة المرتقبة من تطبيقها في بيئة المملكة العربية السعودية.

الاستنتاجات والتوصيات:

يتضمن هذا الفصل عرض لمخلص محتوى الدراسة وأهم النتائج التي توصلت إليها والتوصيات المقترحة بمدى فاعلية تطبيق معيار (الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) في بيئة المملكة العربية السعودية.

وجهة نظرهم لها استجابة عالية التي تعزز في الحد من انتشار معدل الجرائم المالية.

• دراسة سارة الأمين (2021) قامت دراستها بعنوان متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في سوق المال السعودي وهدفت الى التعرف على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على سوق المال السعودي، وتوصلت الى ان تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لها انعكاسات مهمة على مخرجات مهنة المحاسبة.

• دراسة سلوى حسين رشدي، فاطمة شعيب مصطفى (2020) بعنوان دور المحاسبة القضائية في مكافحة غسل الأموال حيث هدفت الدراسة الى توضيح دور المحاسبة القضائية لمكافحة قضية غسل الأموال، وتوصلت الدراسة الى ان هناك علاقة طردية بين مقومات المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية وخدماتها.

• دراسة عبير بكرى (2019) بعنوان دور المحاسبة القضائية في التدقيق والتحكيم المالي في المملكة العربية السعودية حيث هدفت الدراسة الى التعرف على الجانب النظري للمحاسبة القضائية ودورها في الفصل في المنازعات المالية وتوصلت الى ان المحاسبة القضائية تساهم في كفاءة مستخدمي القوائم المالية.

• دراسة مرعي بن علي العمري (2019) بعنوان تطبيق معايير التقارير الدولية في المملكة العربية السعودية حيث هدفت الى معرفة الفائدة المرجوة من تطبيق المعايير الدولية وماهي العوامل التي تؤثر على عملية تطبيق هذه المعايير وتوصلت الى ان هناك فائدة ستحقق عند تطبيق المعايير الدولية في بيئة المملكة العربية السعودية من خلالها سيتم تحسين جودة التقارير المالية وإضفاء الثقة لها.

• دراسة عالية صبحي سعيد (2019) بعنوان استخدام أساليب وأدوات المحاسبة القضائية في فض النزاعات المالية بين الشركاء من وجهة نظر المحاسب القانوني الأردني حيث هدفت الى واقع استخدام المحاسب القانوني لأساليب وأدوات المحاسبة القضائية في فض النزاعات المالية بين الشركاء وتوصلت الى ان المحاسب القانوني يدرك الفرق بين مهمته كمحاسب قانوني (مدقق حسابات خارجي) ومهمته كخبير محاسبي وبتفهم طبيعة المهمة الموكلة إليه وما هو الموضوع المطلوب فيه إبداء الرأي المهني استنادا الى الخبرة المحاسبية.

• دراسة سعد محمد عارم (2016) بعنوان المحاسبة القضائية والحد من الفساد المالي والإداري في المملكة العربية السعودية هدفت الدراسة الى التعرف على المحاسبة القضائية ودورها للحد من الفساد المالي والإداري، وتوصلت الى ان هناك عوائق تواجه تطبيق المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية.

• دراسة الغامدي (2014) هدفت الى التعرف على ملائمة البيئة بالمملكة العربية السعودية بتطبيق معايير التقارير المالية. وتوصلت الى ان تطبيق المعايير المالية الدولية سيخدم احتياجات مهنة المحاسبة في المملكة العربية السعودية.

3. وتشير النتائج بوجود أثر ارتباط طردي قوى بين تأثير العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية، ومستوى الفائدة المرتقبة من تطبيقها في بيئة المملكة العربية السعودية.

4. بينت النتائج بوجود علاقة بين العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية) محل الدراسة ومستوى الفائدة المرتقبة من تطبيقها في بيئة المملكة العربية السعودية.

5. في العوامل التي تساهم في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية: ارتباطات تقديم خدمات المحاسبة القضائية، مستوى الفائدة المرتقبة من تطبيقها في بيئة المملكة العربية السعودية وأحدث التغيرات وفسرت بما نسبته (69.9%).

ثانياً: التوصيات:

1. بناءً على النتائج التي تم عرضها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

2. يوصى بمواصلة رفع مستوى الوعي بين المجتمع المحلي في المملكة العربية السعودية حول أهمية خدمات المحاسبة القضائية. وهذا يمكن أن يساعد في تعزيز فعالية تنفيذ معيار الخدمات الاستشارية المتعلقة بالمحاسبة القضائية.

3. التأكيد على فوائد تطبيق معيار الخدمات الاستشارية المتعلقة بالمحاسبة القضائية في الحد من الاحتيال المالي. يمكن أن يساعد ذلك في زيادة ثقة مستخدمي البيانات المالية وتبسيط عملية إعداد البيانات المالية.

4. ينبغي إجراء المزيد من البحث والتحليل لاستكشاف العلاقة الإيجابية القوية بين العوامل المساهمة في تفعيل معيار الخدمات الاستشارية المتعلقة بالمحاسبة القضائية والفوائد المتوقعة من تطبيقه في بيئة المملكة العربية السعودية.

5. تعد المراقبة المستمرة والتكيف مع أحدث التغييرات في مجال خدمات المحاسبة القضائية أمراً بالغ الأهمية للحفاظ على مستوى عالٍ من الفعالية في تنفيذ معيار الخدمات الاستشارية المتعلقة بالمحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية.

4-1: الدراسات السابقة:

المحاسبة القضائية والحد من الاحتيال المالي عند النظر الى الدراسات السابقة التي قدمها الأدب المحاسبي في مجال المحاسبة القضائية نجد انه يفتقر للدراسات التي ركزت على هذا المجال وسيتم سرد بعض الدراسات السابقة التي تم الاستشهاد بها والإشارة الى أبرز النقاط المهمة فيها:

4-1-1: الدراسات العربية:

• دراسة أميرة الحارثي (2021) التي قامت فيها بمناقشة أهمية تفعيل دور المحاسب القضائي في المملكة العربية السعودية بدراسة ميدانية من وجهة نظر القضاة والمراجعين القانونيين حيث هدفت الى بيان وجهات نظر القضاة والمراجعين حول أهمية تفعيل دور المحاسب القضائي، وقد توصلت الى ان أهمية المحاسبة القضائية من

من خلال الطلب على المراجعين ذوي الخبرة والمهارة في مجال المحاسبة القضائية.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد.

References:

1. Al-Amin, Sarah Al-Amin Yousif. (2021). Matatalabat Tatbiq Ma'ayir Al-Taqaerer Al-Dawliyah fi Suq Al-Mal Al-Saudi. Al-Majallah Al-Ilmiyah Li-Jami'at Al-Malik Faisal – Al-Uloom Al-Insaniyah Wal-Idariyah, Vol. 22, Issue 1, 1-9. <http://search.mandumah.com/Record/1091142>
2. Al-Haj Ali, Abeer Bakri Sir Al-Khatim. (2019). Dawr Al-Muhasaba Al-Qada'iyah fi Al-Tadqiq Wal-Tahkim Al-Mali fi Al-Mamlakah Al-Arabiyah Al-Saudiyah. Al-Majallah Al-Alamiyah Lil-Iqtisad Wal-A'mal, Vol. 6, Issue 3, 486-495. <http://search.mandumah.com/Record/962985>
3. Al-Harathi, Ameera bint Hussein bin Awaad, Wal-Mutaaz, Ihsan bin Saleh. (2021). Ahamiyat Taf'il Dawr Al-Muhasaba Al-Qada'iyah fi Al-Mamlakah Al-Arabiyah Al-Saudiyah: Dirasah Maydaniyah-Wijhat Nazar Al-Qudha Wal-Muraji'een Al-Qanuniyin (Master's Thesis). Umm Al-Qura University, Makkah. <http://search.mandumah.com/Record/1211375>
4. Al-Sa'ad, Saleh bin Abdul Rahman. (2013). Al-Muhasaba: Al-Qada'iyah fi Al-Mamlakah Al-Arabiyah Al-Saudiyah: Al-Mumarasa Al-Haliyah Wal-Nazrah Al-Mustaqbaliyah: Dirasah Maydaniyah Istikshafiyah. Majallat Jami'at Al-Malik Abdul Aziz – Al-Iqtisad Wal-Idarah, Vol. 27, Issues 1-3, 94. <http://search.mandumah.com/Record/488437>

- دراسة صالح عبد الرحمن السعد (2013) بعنوان المحاسبة القضائية في المملكة العربية السعودية: الممارسة الحالية والنظرة المستقبلية، هدفت الدراسة الى استكشاف وجهة نظر الممارسين للمهنة الحاليين ونظرتهم المستقبلية وتوصلت الى ان المحاسبة القضائية تهدف الى تلبية حاجات القضاء في حل المنازعات المالية والى افتقار وجود معايير محددة لقيام المحاسب القانوني بالتمثيل امام الجهات القضائية.
- 2-1-4 الدراسات الأجنبية:
• دراسة (Enofe، 2016)، هدفت الدراسة الى التأكد من كفاءة المحاسبة القضائية في تحسين التقارير المالية. وتوصلت الى ان هناك علاقة إيجابية بين المحاسبة القضائية ومدى صدق القوائم المالية حيث تؤثر المحاسبة على جودة التقارير المالية.
- دراسة (Alao، 2016)، هدفت الدراسة الى تأكيد تتبع الغش والاحتيال المحاسبي بكافة اشكاله وهو من اهم مهام المحاسبة المالية. وتوصلت الى ان هناك ضعف في التأهيل العلمي للمراجعين بمجال اكتشاف الاحتيال المالي في القوائم المالية.
- دراسة (Naga، 2015)، هدفت الدراسة الى التعرف على أهمية تطبيق المحاسبة القضائية في عمليات إدارة الأرباح. وتوصلت الى ان تطبيق المحاسبة القضائية يساعد بشكل فعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- دراسة (Augustine & Rosemary، 2014)، هدفت الى معرفة وفهم واقع الأعمال بالشكل الصحيح وبالنظام القانوني بالإضافة الى خبرة المراجعين وهي تشمل الخبرة المالية والمعرفة بطريق الاحتيال. وتوصلت الى انه يجب الالتزام بالمهارات المالية وقواعد الاثبات والتشريعات.
- دراسة (Ahadiat&Hefzi، 2012)، هدفت الى استكشاف دور المحاسبة القضائية على اكتشاف للتلاعب بالبيانات المالية المتعمدة بقصد تحقيق الاحتيال المسمى بإدارة الأرباح. وهدفت الى استكشاف دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وتوصلت الى ان هناك ضعف وعي بثقافة مكافحة الغش والاحتيال.
- دراسة (Curtis، 2008)، درست المحاسبة القضائية على انها مهام تحقق أغراض توثيقية لتسوية النزاعات القانونية. وهدفت الى توضيح ما يعرفه المراجعين وعن دورهم في اكتشاف الاحتيال وبين ما هو مرتقب منهم. وتوصلت الى ان للمحاسبة القضائية مكانة مهمة لطمأنه أطراف المصلحة ونفي شكوكهم في وجود غش او احتيال في القوائم المالية.
- دراسة (DiGabriele، 2008)، هدفت الى توضيح المهارات المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية. وتوصلت الى عدة مهارات في المقدمة بالنسبة للمحاسبة القضائية من ضمنها التفكير النقدي والقدرة على حل المشكلات.
- دراسة (Carnes and Gierlasinski، 2001)، درست حجم العرض والطلب على المراجعين بمجال المحاسبة القضائية. وهدفت الدراسة الى التركيز على زيادة الحاجة الى تمكين مراقبة الحسابات لمنع الغش في القوائم المالية

- Accountants).
<https://socpa.org.sa/SOCPA/files/73/738f3afe-6358-4b7a-a4a9-78595060ee8d.pdf>
11. Ahadiat, N & ,Hefzi, H. (2012). An Investigation of Earnings Management practices: Examining Generally Accepted Accounting principles. *International Journal of Business and Social Science*, 3(14): 245-251.
 12. Alao, A.A. (2016). Forensic Auditing and Financial Fraud in Nigerian Depot Money Banks (DMBs). *Education Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*, 4 (8): 1-19.
 13. Augustine, E. A & Rosemary, E.U-E. (2014). The Growing Relevance of Forensic Accounting as a Tool for Combating Fraud and Corruption: Nigeria Experience. *Research Journal of Finance and Accounting*. 5(2): 67-81.
 14. Carnes, Kay C. and Gierlasinski, Norman J. (2001). Forensic accounting skills: Will supply finally catch up to demand. *Managerial Auditing Journal*, Vol. 16, No. 6, pp: 378-381.
 15. DiGabriele, James A. (2008). "An Empirical Investigation of the Relevant Skills of Forensic Accounting", *Journal of Education of Business*, Vol. 83, No. 6, pp: 331-339.
 16. Naa, T.L. (2015). Forensic Accounting and Fraud Examination. *International Journal of Scientific Research and Management (IJSRM)*, 3(1): 1956-1966.
 17. Toluwe A. O. Enofe. (2016). Forensic Accounting and Financial Reporting Quality. *International Journal of Advance Research, Social and Management Sciences. European Journal of Business and Management*, 5 (26): 61-73.
 18. Curtis, E. (2008). Legal and Regulatory Environments and Ethics: Essential Components of a Fraud and Forensic Accounting Curricula. *Issues in Accounting Education*. 23(24): 535-543.
 5. Al-Omari, Mar'i bin Ali. (2019). Tatbiq Ma'ayir Al-Taqaereer Al-Maliyah Wal-Dawliyah fi Al-Mamlakah Al-Arabiyah Al-Saudiyah. *Majallat Jami'at Al-Baha Lil-Uloom Al-Insaniyah*, Issue 20, 310-329. <http://search.mandumah.com/Record/1145713>
 6. Ali, Alia Sobhi Saeed, Wal-Kubaisi, Abdul Sattar Abdul Jabbar Eidan. (2019). Isti'mal Asaleeb Wa-Adawat Al-Muhasaba Al-Qada'iyah fi Fadh Al-Niza'at Al-Maliyah Bayn Al-Shuraka' Min Wijhat Nazar Al-Muhasib Al-Qanuni Al-Urduni (PhD Thesis). *Islamic Sciences University*. <http://search.mandumah.com/Record/986108>
 7. Al-Ghamdi, Salem Ali. (2014). Malamat Ma'ayir Al-Taqaereer Al-Maliyah Al-Dawliyah Lil-Aswaq Al-Nashi'ah Halat Al-Mamlakah Al-Arabiyah Al-Saudiyah. *Majallat Al-Uloom Al-Idariyah*, Vol. 21, Issue 1, 150-177. <http://search.mandumah.com/Record/698630/>
 8. Hussein, Salwa Hussein Rashdi, Wal-Muhammad, Fatima Shoaib Mustafa. (2020). Dawr Al-Muhasaba Al-Qada'iyah fi Mukafahat Ghaseel Al-Amwal: Dirasah Maydaniyah 'Ala Al-Mamlakah Al-Arabiyah Al-Saudiyah fi Zil Inthimamiha Limunazamat Al-'Amal Al-Mali "Al-FATF". *Majallat Al-Uloom Al-Iqtisadiyah Wal-Idariyah Wal-Qanuniyah*, Vol. 4, Issue 8, 71-91. <http://search.mandumah.com/Record/1103117>
 9. Aarem, Saad Saeed Muhammad, Wal-Hassan, Ali Fay' Muhammad. (2016). Al-Muhasaba Al-Qada'iyah Wal-Hadd Min Al-Fasad Al-Mali Wal-Idari fi Al-Mamlakah Al-Arabiyah Al-Saudiyah: Dirasah Tatbiqiyah 'Ala Mantiqat 'Asir. *Majallat Al-Muhasaba Wal-Tadqiq Wal-Hawkama*, Vol. 1, Issue, 41-75. <http://search.mandumah.com/Record/912850>
 10. Mi'yar (Al-Khidmat Al-Istishariyah: Irtibat Taqdeem Khidmat Al-Muhasaba Al-Qada'iyah). (2023). Issued by the Auditing Standards Board (Saudi Organization for Certified Public